عولمة الإدارة وعولمة الأعمال

د. سعد علي حمود العنزي(*)
أمينة بواشري بنت بن ميرة(**)

❖ توطئة في تاريخ العولمة ونشوئها

إن البحث في تاريخ العولمة يفتح أمام القارئ بابا واسعا لمعرفة مراحل نشوء هذه الظاهرة وتطورها، إذ أشارت الكثير من الدراسات إلى أن العولمة اتخذت أشكالا وأنماطا عبر الأزمان، وانها كانت مصطلحا معروفا حتى قبل الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أشارت إليه الكثير من القواميس اللغوية والاقتصادية والإدارية.

ان مصطلح العولمة (Globalization) كما وصفه (السعدون، ٢٠٠٠: 13) هو اسم مخفف ومهذب يجري تسويقه من قبل الدول الكبرى، وبخاصة الدول الرأسمالية. وهو أحد محطات الاستعباد والاستغلال مثله مثل مرحلة الرجل الأبيض أيام حمى الاستعمار التي أصابت القوى الأوربية في القرن التاسع عشر، ولا تختلف عن مرحلة الانتداب التي أنشأتها عصبة الأمم المتحدة في عشرينات القرن العشرين. وهذا يعني ان العولمة مرحلة متممة للمراحل السابقة، و أشار إلى نفس المعنى (برهان، 7199: ١٥٦) بقوله إلى أن هذه الظاهرة هي تطور طبيعي للحضارة منذ اقدم الحقب التاريخية، والتي بدأت منذ عدة الاف من السنوات قبل الميلاد.

ولو تم البحث في العمق التاريخي للعولمة نجد ان اغلب الآراء اتفقت على أن هذه الظاهرة قديمة في بعض مضامينها. ففي سياق تحليله للمتغيرات في بنية النظام الدولي القديم أشار (عمرو، ١٩٩٨: ٨) إلى أن العولمة أصلا هي ظاهرة ارتبطت بنشوء الرأسمالية الصناعية

(*) كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد
(**) صحفية جزائرية.

العالمية، وان التغيرات التي طرأت على هذا النظام الذي تبلورت توجهاته في سبعينات القرن العشرين، واتضحت خطوطه وملامحه الرئيسة مع بداية التسعينات منه والذي تمثل في انهيار (نظام بريتون وودز)* :عولمة النشاط الإنتاجي، عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق، تغير مراكز القوى، وتغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

رأى (زكوم، ١٩٩٩ :٥) ان رؤية العولمة كانت وليدة دراسات السلام والحرب التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية في أمريكا. ولقد تم إيجاد الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنها صندوق النقد الدولي كأداة لتنفيذ هذا النظام.

لقد صاغ (Roland, 1990: 12-30) نموذجا في دراسته تخطيط الوضع العولمي، فحاول أن يرصد المراحل التي مرت بها ظاهرة العولمة عبر مؤشري المكان والزمان، حيث كانت نقطة البداية هي ظهور الدولة القومية الموحدة حتى منتصف القرن الثامن عشر، وفيها كمرحلة تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية على صعيد سلطة الحكم أو سلطة المجتمع. ثم جاءت مرحلة النشوء، واستمرت منذ منتصف القرن الثامن عشر من العام (1870) حتى عشرينات القرن العشرين، واهم مظاهرها كانت المنافسات العالمية، كتنظيم الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل. وكما وقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم.

وبعدها جاءت مرحلة الصراع لاجل الهيمنة، واستمرت من العشرينات حتى منتصف الستينات من القرن الماضي (يسين، ١٩٩٨: ١٠-١١). وبدأت في هذه المرحلة الخلافات الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بالعولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق سابقة الذكر.

وجاءت مرحلة الشك ببداية السبعينات وحتى بداية القرن الحادي و العشرين، وقد تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وزادت المنظمات العالمية، وتم تدعيم نظام الإعلام العالمي. كما شهدت في التسعينات نهاية الحرب الباردة، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة أو الجنسية العالمية لمنظمات الأعمال (السعدون، ٢٠٠٠: ٢٩).

* (Bretton Woods) مدينة في الولايات المتحدة الامريكية، اقيم فيها موتمر دولي عام (1944) ، تمخض عنه انشاء البنك وصندوق النقد الدوليين.

❖ في معنى العولمة وتعريفها

أضحى مفهوم العولمة محل جدل ونقاش كبيرين، ولمتطلبات البحث كبداية، يمكن التوكيد أن العولمة لغويا تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أو إكسابه طابع العالمية وجعل ممارسته أو تطبيقه عالمياً.

في تعريف العولمة أدلى به باحثون أجانب وعرب. فالأجانب ركزوا على الجانب الاقتصادي عند تعريفهم لهذه الظاهرة، ولم يدخلوا في مسالة التأييد لها أو المعارضة عدا بعض الآراء التي حذرت من الآثار السلبية لها. أما الباحثون العرب، فوجهة نظرهم تختلف في أكثرها عما ذهب إليه الباحثون الاجانب، حيث جاءت اغلب الآراء تحذر من سلبيات العولمة. وهناك ثلاثة اتجاهات في تعريف العولمة تناولها الباحثون الأجانب وهي:

- **الاتجاه الأول:** ينظر إلى العولمة بأنها زيادة تدويل إنتاج السلع و الخدمات وتسويقها، فوصف (Harris,1993: 755) العولمة بأنها زيادة تدويل الإنتاج و التسويق للسلع و الخدمات وما لذلك من تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد العالمي بشكل خاص. وعرف (Otsubo,1996: 1) العولمة على أنها تكامل الإنتاج و التوزيع واستخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم كافة.
- **الاتجاه الثاني:** يرى في العولمة أنها تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق. واعتبر (Dunning,1997: 13) العولمة بأنها عبارة عن زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي الحالي. كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تعزز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم. و أضاف (Alonso-Gamo,1997) معرفا للعولمة على أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التقانية.
- **الاتجاه الثالث:** يلاحظ أن العولمة هي تطوير تقني لخصائص السلع، وهذه نظرة صندوق النقد الدولي بتقريره الذي نشرته مجلة افاق الاقتصاد العالمي عام (1997). وفي هذا التقرير عرفت العولمة أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم

وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التقانية. ولقد ساند ذلك الاتجاه (Cerny,1995: 596) بوصفه بأنها مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية التي تتبع من تغير خصائص السلع والموجودات التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي.

❖ آراء الباحثين العرب في العولمة

بالنسبة للباحثين العرب، فقد أشار بعضهم إلى العولمة بأنها هيمنة الدول الكبرى بشكل يتيح ويحرر انتقال المنتجات و الخدمات ورؤوس الأموال بحرية بما يخدم مصالح هذه الدول مكرسة مظاهر التخلف في اقتصاديات الدول النامية. وفي هذا الجانب أشار (العظم،١٩٩٦: ٦٥) إلى أن العولمة تعبر عن التحول الرأسمالي العميق لكل الإنسانية في ظل هيمنة الدول المتقدمة وتحت سيطرتها، وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. ويعتقد (عمارة،١٩٩٨: ٦٧) ان العولمة تؤدي إلى زيادة الخلل في علاقة القوي والضعيف وتعيق الدول النامية من النهوض والتنمية، وهي لا تؤدي إلى تحقيق العالمية أو حالة تبادل متوازنة. و أشار (مسعود،١٩٩٧: ١٢٣) إلى أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للإدارة الأمريكية. وعلى نفس هذا المنوال أكد (السعدون،٢٠٠٠: ٣٠) ان العولمة هي صياغة جديدة لمنظومة القوة القديمة، لان الفكر الستراتيجي لا يخترع، فهو محكوم بالجغرافية والتاريخ والقوة والموارد وغيرها من الثوابت، فأعيدت الصياغة مع تغير العصور.

❖ أسباب الاختلاف في مفهوم العولمة

إذا كان الباحثون قد اختلفت وجهات نظرهم في وضع تعريف جامع لمفهوم العولمة، فان ذلك يعود لاسباب متعددة. فقد ارجع (الحافظ،١٩٩٧: ٧٣) السبب إلى عدم تبلور المفهوم الفكري والعلمي للعولمة يعود إلى الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل والرغبة في تزكية مسلمات فكرية معينة، علاوة على إغفال أو غض النظر عن معطيات أو وقائع جديدة في عملية التطور التي من شأنها أن تكون أساسا جوهريا لنشوء العولمة واتساعها. وكما علل (Cerny,1995: 597) تعدد التعريفات الخاصة بالعولمة إلى وجود مجموعة من عمليات التغيير التي حدثت وتحدث في العالم. ومن ثم فان العولمة ليست واحدة أو متجانسة وحدودها غير واضحة وخصائصها المتعددة

الأبعاد لم تتبلور بعد. والذين انطلقوا من فكرة كون العولمة قفزة تجاه تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول العالم على نحو يجعلها سوقا عالميا واحدة للتبادل والتواصل، فهؤلاء لم يثيروا مسألة الهيمنة والسيطرة من الدول القوية على الدول الأقل قوة، وانما رأوا في العولمة دعوة إلى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية، وإلغاء أو تخفيف القيود الكمركية، ومحو القيود أمام حرية التبادل التجاري، وانتقال رؤوس الأموال.

وعلى عكس تلك النظرة المتشائمة للعولمة أكد (Dunning, 1997: 14) ان العولمة وما يترتب عليها من تحول هيكلي في اقتصاد العالم، سيترتب عليها فرص كثيرة في المستقبل، وربما تتمثل بأهم فرصة هي في زيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأمد الطويل.

❖ أدوات العولمة ووسائلها

أشارت (UNCTAD,1991a: 1) إلى ان العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل (Internationalization)، حيث تمثلت أولى هذه المراحل في التجارة الدولية. والمرحلة الثانية التي بدأت في السبعينات من القرن الفائت، تمثلت في الاندماج المالي الدولي. ومن بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة، وهي السائدة في العصر الحالي.

أوضح (طوسن، ٢٠٠١: ٤٥-٤٩) نقلا عن (بيير بتيجرو، ٢٠٠٠: ٩٣) ان التدويل يواصل التوسع في الأبعاد الجغرافية للنشاطات باشراك عدد من الدول الملتقية معا حول تلك النشاطات. وهكذا يزداد الترابط بين الدول. بينما تعمل العولمة من تقليص دور الدول من خلال الدمج العملي لمختلف النشاطات، وتغير بعمق صلاحياتها نحو المجتمع المقيم داخل أراضيها. بمعنى أن العولمة تتجاهل الحدود السياسية وتدمج معا الساحات الاقتصادية. بينما التدويل يعني وجود حدود وطنية، وبالتالي يزيد من التبادلات بين المجتمعات باعتبارها دولا مع وجود حواجز بين المجالات السياسية.

أما (Hirst & Thompson,1996: 84) فيريان ان الاختلاف الرئيسي بين العولمة والتدويل، هو ان العولمة تنصرف إلى العمليات التي تقلل أو تلغي التدويل. في حين يشير التدويل إلى العمل الجماعي للدول. وفي إطار فكرتي العولمة والتدويل ظهرت المنظمات العالمية في الأعمال. ويشير (العلاق والعبدلي، ١٩٩٩: ٣٨١) إلى أن هناك العديد من المنظمات التي

تجاوزت مرحلة الدولية، و أصبحت منظمات أعمال عالمية. وهذا النوع من المنظمات لا يفكر أو يتصرف على أساس كونه مسوقا وطنيا، بل يتصرف على أساس كونه مسوقا عالميا. ووصف (Parker,1998: 55) المنظمة العالمية بأنها تلك المنظمة التي تحصل على الموارد من العالم، وتنظر إلى العالم كله على انه وطن واحد، تحتفظ بحضورها على الصعيد العالمي في مجالات أعمال واحدة أو اكثر. وأما (فلاح،٢٠٠٠: ٣٠٦) فقد أشار إلى وجهات نظر عدد من الباحثين قائلا أن المنظمة تصبح عالمية إذا ازدادت استثماراتها الدولية عن (٢٠%) من مجموع مواردها المالية، وكانت نسبة مبيعاتها وأرباحها الناجمة عن انشطتها في الدول الأخرى نحو (٣٥%) من الإجمالي في الأقل. ومثال هذه المنظمات شركة (PepsiCo)، (Sony)، (McDonalds)، و(Simens).

ويمكن القول ان المنظمة الدولية تبقى متجذرة في قاعدتها الوطنية وبشكل ثابت، بينما المنظمة العالمية هي اقل ارتباطا بالمكان واقل ارتباطا بتقاليد أمة واحدة، لانها مرتبطة بنشاطات مختلفة، وبأسلوب مختلف نحو سوقها الأوسع من المنظمة الدولية. وتكون المنظمة العالمية هي المنظمة المعولمة إذا ما أخذت انطلاقا من كون العولمة انفتاح على العالم كما أشار لذلك (مصطفى،١٩٩٩: ١٢٤). وكون العولمة أيضا حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا، وحيث يتعامل مدير اليوم مع عالم يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية.

عليه، ويمكن تصور البنية المؤسسية للعولمة من خلال وسائلها و أدواتها المتمثلة خصوصا في المنظمات الدولية والمجتمع الدولي. واهم مؤسسات العولمة هي:

١- المنظمات المالية والمتمثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين، ويعرفان بمؤسستي بريتون وودز (Brotton Woods Foundation). حيث في سنة (١٩٤٤) اجتمع ممثلو (٤٤) دولة في الولايات المتحدة الأمريكية بمؤتمر دولي، تمخض عنه تأسيس صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). وجاء ذلك انعكاسا للظروف والمتغيرات التي طرأت على النظام الدولي (الفوضى التي سادت ما بين الحربين العالمية الأولى والثانية، القيود التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، وحرب التخفيضات التي

نشبت بين عملات الدول). لذلك برزت الحاجة إلى إقامة مؤسسات دولية لدعم التنمية وتفادي المشكلات المالية والنقدية والتجارية والمساعدة في اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

أوضح (عوض،٢٠٠١: ١٠) ان الدول المتقدمة كانت تعمل دوما باتجاه إيجاد أدوات ووسائل تسعى من خلالها إلى حل الإشكاليات التي تظهر. فعمل صندوق النقد الدولي على تنظيم مجالات النقد، وكذلك عمل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والكمارك (GATT) على تنظيم عمليات التمويل. وبهذا أصبحت المصارف بصفة خاصة خاضعة لممارسات و أعراف دولية موحدة، إضافة إلى أعمال التأمين والنقل وغيرها من الخدمات. وعملت مؤسسات (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على نشر آليات العولمة حتى أصبحت أسواق المال المتطورة والشركات متعددة الجنسية خير مثال لها. وعمل الإطار المحيط بالعولمة (من اتصالات سريعة وتكنولوجيا المحاكاة والمعلوماتية والإعلام والفضائيات) على الترويج لهذه الظاهرة التي اجتاحت العالم كله.

٢- المنظمات القانونية والمتمثلة بمنظمة التجارة العالمية (WOT) ومنظمة العمل الدولية (ILO). وتعد (WOT) كمنظمة علامة مميزة للتعامل مع العولمة كما أشار لذلك (الغول،١٩٩٨: ١٠) لانها تمتلك القدرة والصلاحية على إدارة جوانب من الاقتصاد العالمي نظرا لما تمتلكه من آليات مناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد، والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي. فهي تقوم بدور الرقابة والإشراف على عملية تحرير الأسواق والأنظمة المالية والتجارية من القوانين التي تحكمها.

٣- مجموع السبع (Group of Seven). وتتكون من الدول: فرنسا، الولايات المتحدة، ألمانيا، المملكة المتحدة، ايطاليا، اليابان، وكندا. وتعد مجموعة الدول السبع الصناعية هذه من اهم مؤسسات الاقتصاد العولمي. عقدت أولى قممها سنة (1973) بفرنسا، وآخرها القمة (٢٥) في كولون عام (١٩٩٩) الذي نوقشت فيه مختلف القضايا والمشكلات العالمية والاقتصادية والسياسية. وفي تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٧) ظهرت هذه المجموعة بأنها مؤسسة مهمة في دعم ظاهرة العولمة. والى جانب كبر حجم اقتصادياتها وتجارتها الخارجية، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي، فهي تمثل العنصر الأساسي الذي له وجود بارز في كل من

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك منظمة التجارة العالمية، وكذلك ما تمتلكه هذه الدول من شركات متعددة الجنسيات. وفي هذا الصدد أشار (سلمان،٢٠٠١: ١٤) إلى انه في إطار البنية المؤسسية لادارة العولمة نرى تقليص التدخل المباشر للدولة في إدارة الاقتصاد بقدر انه حاجة في اقتصاد العولمة. وفي المقابل نلاحظ تعاظم دور الشركات العملاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بتدفقات المال والنقد والسلع و الخدمات والتقنيات في السوق العالمي.

أسلوب إدارة الأعمال في ظل العولمة

يوجد اتجاه متنامي للعولمة الذي أدى إلى ظهور عدد كبير من المعايير التي تحكم كيفية إدارة الأعمال. وفي هذا الصدد أشار (ريموند،٢٠٠١: ٧٢) بأنه لم يعد كافيا معرفة مجال النشاط والمتطلبات القانونية للبلد الذي تكون فيه رئاسة إحدى الشركات العالمية والمتطلبات الخاصة بالدول التي تعمل فيها فروعها الخارجية. فالمنظمات المشتركة بين الدول والحكومة تقوم بتحديد معايير للنشاط باستمرار تصبح فيما بعد شروطا ملزمة للشركات العالمية حيثما مارست نشاطها. وعلى ذلك يتعين ان تكون قرارات المنظمات متوافقة مع تلك المعايير الدولية مهما كانت جنسية المنظمة الدولية. ومما تجدر الإشارة إليه ان صيغ التعامل التي تعمل بها منظمة الأعمال خارج حدودها الجغرافية تتراوح بين التصدير البسيط إلى إعطاء الترخيص، إلى الاستثمارات المباشرة، فعالمية الأعمال. وفي أدناه شرحا موجزا لكل صيغة من صيغ التعامل.

١. التصدير (Exporting)

يعد التصدير واحدا من الأساليب الشائعة في التعامل الدولي، ويوجد أسلوبان للتصدير هما: أسلوب التصدير المباشر وأسلوب التصدير غير المباشر. فقد أشار كوتلر (Kotler,1999) إلى أن أسلوب التصدير المباشر يتطلب وجود صلة مباشرة بين المنظمة المنتجة والمصدرة في الوقت نفسه خارج البلد الأصلي للمنظمة المصدرة. ويفيد هذا النوع من التصدير في تعميق معرفة المنظمة وخبراتها في الأسواق الدولية، ويساعدها في زيادة كفاءة إدارة الأعمال العالمية. أما التصدير غير المباشر فيأخذ أشكال اكثر تعقيد وتشابك، ويقصد به النشاط الذي يترتب على قيام منظمة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج

سواء كان بشكله الأصلي أو المعدل. لقد أثبتت البحوث الخاصة بالتصدير ان المنظمات المصدرة تركز على احتمالية التحول إلى منظمة أعمال مصدره خارج حدود البلد الأصلي تزداد بزيادة حجم المنظمة وكثافة أنشطة التصدير.

٢. الترخيص (Licensing)

يعد الترخيص أسلوب آخر من الأساليب التي تتبعها المنظمات الدولية. فقد عرفه (عبد القادر،١٩٩٢: ٧٤٦) بأنه يعني منح السلطة لمنظمة أجنبية لتصنيع وتوزيع المنتج مقابل نسبة من الربح.

وأضاف (المشهداني،١٩٩٥: ١٤٥) انه يعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي من المالك الأصلي لهذا الحق إلى مستثمر معين مقابل نسبة ربح معينة. واللجوء إلى هذا الأسلوب بوصفه جزءا منفصلا عن بقية أنشطة المنظمات متعددة الجنسيات يكاد يقتصر على البلاد التي تطورت فيها الصناعات على أساس الجهود والملكية المحلية الكاملة للمشروعات. ويحقق الترخيص مزايا هائلة للمنظمات، كما أشار إلى ذلك (السيد،١٩٨٦: ٢٢٩) بقوله: أن الترخيص يحقق مزايا للمنظمات عابرة القارات و أهمها: (أ) حماية أسواق الصادرات خاصة إذا كان الترخيص مرتبطا بتجميع المنتج محليا، (ب) حماية النظام الاحتكاري في مجال التقانة من التصدع نتيجة الشيوع والتقادم والتقليد.

٣. الاستثمار المباشر (Direct Investing)

يعد الاستثمار المباشر وسيلة أخرى من وسائل المنظمات الدولية في التعامل. وقد أشار إليه الكثير من الباحثين.

إذ يرى (صقر،٢٠٠١: ٤١) ان الاستثمار المباشر يتمثل في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الاقامة، مع قيامه بالمشاركة او السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم. ونفس التعريف كان قد قدمه كل من (هدسنن وهرندر،١٩٨٧: ٥٧٨).

أما (عبد الحسن والسامرائي،١٩٩٨: ٨) فقد أشارا إلى التعريف الذي قدمته منظمة التجارة العالمية (WOT) للاستثمار المباشر بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في البلد الام (Home Country) بامتلاك اصل أو موجود في البلد المستقبل (Host Country) مع وجود النية لديه في

إدارة ذلك الأصل. ما يلاحظ من التعريفات السابقة ان البعد الإداري هو أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر العنصر الرئيس في العولمة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى ذكر أسباب تزايد الاستثمارات الأجنبية، حيث قدم (الاطرش،١٩٩٨: ١٠٠) بعض هذه الأسباب وهي: انتشار إزالة القيود على حركة الرساميل،-إزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية مما أدى إلى قيام عدد كبير من الدول النامية منذ بداية الثمانينات من القرن الفائت،- تبني عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة لما يسمى الخصخصة (Privatization).

ويعكس الشكل (١) الأساليب التي يمكن للمنظمات الاعتماد عليها في مجال الأعمال الدولية، والذي يمثل مستوى الاستثمار ودرجة المخاطرة التي تزداد من قاعدة الشكل إلى قمته وكما هو الحال في معظم الأنشطة الاستثمارية فان درجة المخاطرة غالبا ما تصاحبها أرباح عالية محتملة.

شكل (١) أشكال دخول منظمات الأعمال إلى العالمية في ظل نظام العولمة

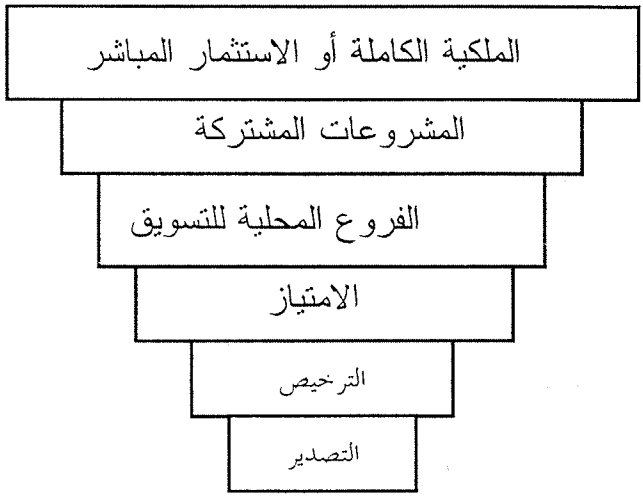

(Source: Aldage & Block, 1993: 655)

ان صيغ التعامل هذه تجعل من السهل على المنظمات الدولية الدخول إلى عالم الأعمال في ظل العولمة التي تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والعمالة، لان العولمة ما هي إلا امتداد لمفهوم التدويل، وهذا الامتداد يمكن تفسيره بالتوسع في الأعمال، حيث أن المنظمة العالمية هي التي تختار المشاركة الدولية واسعة النطاق وتعمل فروعها بصورة متداخلة وتكون اقل ارتباطا بالمكان وبتقاليد أمة واحدة، لانها مرتبطة بنشاطات مختلفة وبأسلوب مختلف نحو سوقها الأوسع من المنظمة الدولية.

٤. عالمية الأعمال

قدم (عمرو،١٩٩٧: ١٧) مجموعة من الخصائص المهمة في معنى عالمية الأعمال وهي:

- عولمة النشاط الإنتاجي.
- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.
- تغير مراكز القوى العالمية.
- تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

ان عولمة الأعمال تعني وجود إدارة عالمية وهذه تقتضي وجود منظمة عالمية التي وصفها (Parker,1998: 55) بأنها تلك المنظمة التي تحصل على الموارد من العالم وتحتفظ بحضورها على الصعيد العالمي في مجالات أعمال واحدة أو اكثر.

و أشار (مصطفى،١٩٩٩: ١٢٥) إلى ان العولمة في المنظور الإداري هي عولمة النشاط المالي و التسويقي والإنتاجي والتكنولوجي والمعلوماتي، وهي أيضا عولمة أسواق السلع و الخدمات والمال والتكنولوجيا والقوى العاملة (العمالة). وفيما يخص عمليات العولمة فقد أوضح الاستراتيجي العربي (يسين،١٩٩٧: ٧) بان هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة وهي: العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمنظمات. وقد تؤدي هذه العملية كلها إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات والى نتائج إيجابية لدى البعض الآخر. وقد قسم (روز ناو،١٩٩٧: ١٤٠) المواد والنشاطات التي تنتشر عبر الحدود إلى ست فئات وهي: بضائع وخدمات، أفراد، أفكار ومعلومات، نقود، مؤسسات، أشكال من السلوك

والتطبيقات والشكل (٢) يوضح جوهر عملية العولمة على وفق ما أشار إليه كل من (السيد يسين) و(جيمس روزناو).

أما (Anthont & Paul,1992: 1-30) فقد لاحظا ان هناك أربع عمليات أساسية لعولمة الأعمال وهي على التوالي: المنافسة بين القوى الكبرى، الابتكار التقاني، انتشار عولمة الانتاج، والتبادل والتحديث.

وأشار (أبو فارة،٢٠٠٠: ٦) إلى ان العولمة في مجال الأعمال تتكرس وتتجسد من خلال التطورات والتحسينات التقنية في مجالات المواصلات والاتصالات إذ أنها فتحت أمام منظمات الأعمال آفاقا واسعة من الفرص العالمية الجديدة. واستنادا إلى كل ما سبق يمكن توضيح عالمية الأعمال في الشكل (٢) الذي يشير إلى العناصر الجوهرية التي يمكن من خلالها أن تتحقق العولمة.

وعند إلقاء الضوء على القطاع المصرفي على سبيل المثال حيث منظمات الأعمال المصرفية في ظل العولمة، نجده من أهم القطاعات التي طرأت عليها تطورات، ومن الأهمية هنا الإشارة إلى ما قاله الرئيس التنفيذي لاكبر مجموعة مصرفية اندمجت ضمن مجموعة سيتي كورب (Citicorp) كما أشارت إلى ذلك (مجلة المصارف العربية،١٩٩٧: ٢٧-٣٦) إذ أعلن ان هذه المجموعة تهدف إلى اكتساب مليار زبون عبر المعمورة مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ان المصارف منذ نشوئها كانت تتطلع إلى تقديم خدماتها عبر حدودها الوطنية وان أولى المصارف كانت تتواجد في المراكز التجارية العالمية حول البحر المتوسط بضمنها اثينا، القاهرة، القدس، وروما، حيث تساعد التجار على تمويل شحنات المواد الخام والسلع وتبديل العملات لمساعدة المسافرين وكذلك التجار المحليين. وفي الخمسينات والستينات تبادلت المصارف عملياتها بشكل كبير في الخارج، حيث أنشأت مكاتب فرعية لها مع المؤسسات المحلية في مئات الأسواق الاجنبية، وفي السبعينات والثمانينات وسعت المصارف الأمريكية حضورها حول الشريط الأطلسي (خصوصا اليابان، الصين، هونغ كونغ، وسنغافورة) هذه المصارف متعددة الجنسيات لعبت دورا أساسيا في استثمار الأموال الهائلة المتدفقة إلى منتجي النفط.

وهذا ما قصد إليه (Thaler & Whither,2000: 82) عندما أكد على الحاجة لقادة قادرين على رؤية التحديات والفرص عبر العالم والتفكير بعقلية عالمية وتجنيد موظفين من طراز عالمي إذا أرادت أي منظمة أن تكون أعمالها عالمية. فوجود العناصر الأكفاء والمدربين تدريبا جيدا يعتبر أمرا مهما وحيويا في تطوير المنتجات الجديدة وفي تكييف الأفكار الإبداعية في العمل المصرفي الدولي. وقد أشار (زلوم،١٩٩٩: ٢٢٤) إلى ان عمل المصرفي يقتضي منه ان يطلع على الميزانية العمومية لمعظم أولئك الواقعين في محيط منطقته وكم من الأموال السائلة في حوزتهم؟ وكيف ينفقونها؟ وما هي مشاريعهم المستقبلية؟ وكم يمتلك هذا المصرف من القوة لتوليد أموال جديدة. فقد نسب إلى المصرفي جون بوتنغ (John Buting) قوله: "ان المصرفيين يقررون من الذي يجدر ان يعيش".

وهكذا يمكننا القول ان إدارة الأعمال العالمية تتطلب مدير من نوع آخر غير المدير التقليدي وهو المدير العالمي الذي يستطيع ان يقود منظمته في عصر التغيير المتسارع حيث العولمة ضربت باطنابها شرق الأرض ومغاربها.

الشكل (٢) جوهر عملية العولمة

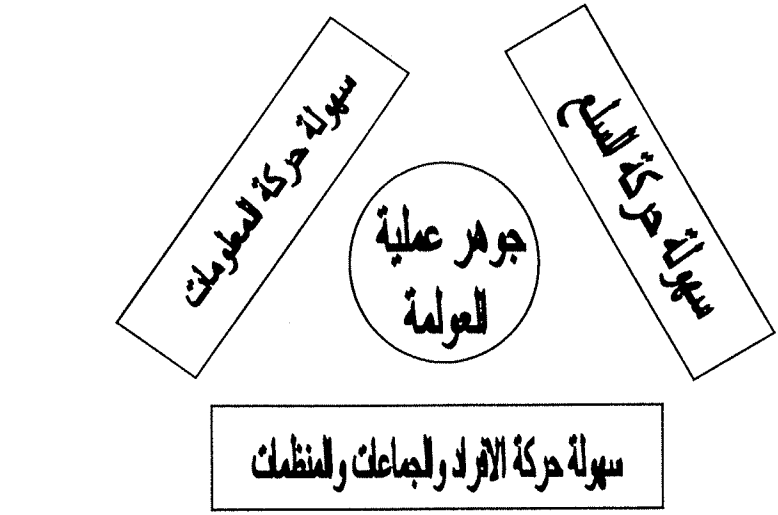

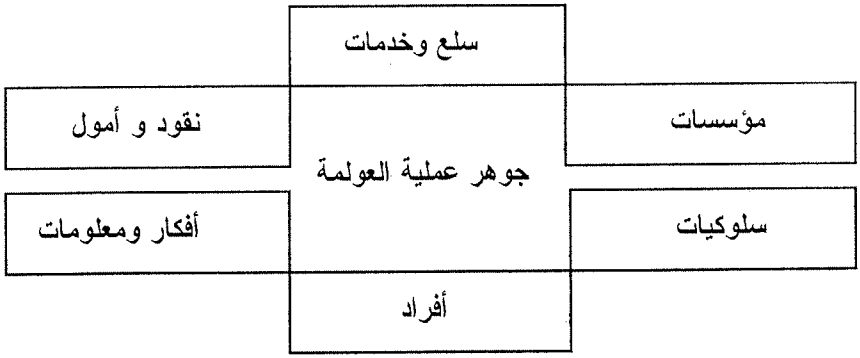

❖ الاستنتاجات

في ضوء ما تم الإشارة له في الفقرات السابقة يستنتج الآتي:

١. إن العولمة ليست حتمية تاريخية، وان كان التوجه العالمي للمنظمات كما يرى كتاب أجانب- نحو المزيد من التكامل في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود لهذه المنظمات فان التوجه العالمي لمنظمات البلدان العربية يجب أن لا يكون غير هذا، وان لم يكن لدى البلدان النامية حق الإجابة بالرفض أو القبول "للعولمة" فلديها القدرة على المقاومة والتفاعل الحي مع الأبعاد الإيجابية للعولمة واخذ ما يناسب على وفق منهج الخصوصية الوطنية والانتماء الحضاري.

٢. إن التمسك بالوطنية (أو المحلية) هو منطلق للقبول العالمي، ففي العولمة اليوم حيث الانتشار العالمي الواسع للأعمال يقف المدير متجها صوب وجهته المحلية ووجهته العالمية، ولا يمكن القفز نحو العالمية من دون أن تحقق عوامل النجاح محلياً، وهذا متوفر بالعراق والجزائر بشكل اكبر وهذا ما خرجت به نتائج التحليلات الإحصائية.

٣. إن اتجاهات الدول التي تعد محور العولمة قد تسعى إلى مزيد من الاحتواء لدول العالم الثالث نتيجة التقدم والتطور التكنولوجي وهذا سبب كافٍ يجعل الدول العربية تأخذ حذرها وتستعد للقبول العالمي من دون أن تترك لهذه الدول التي تدعي القوة الفرصة لاحتوائها.

٤. هناك تجارب عالمية أثبتت جدوى الالتزام والتمسك بالنهج الوطني والخصوصية المحلية تجاوزت حدودها وحققت تقدما مهولا في اختراق الحواجز واختصار الجغرافية دون ما مساس بخصوصيتها كما حدث في التجربة اليابانية.

المصادر

١. المصادر العربية:

أ. الكتب

- السعدون، حميد حمد، العولمة وقضايانا، دار وائل للنشر، ط١، الأردن، ٢٠٠٠.

-السيد، محمد سعيد، الشركات عابرة القومية، بدون تاريخ وبدون مكان نشر، ١٩٨٦.

-برهان، محمد نوري، آفاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة-العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

-روزناو، جيمس، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية-قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، مصر، ١٩٩٧.

-زلوم، عبد الحق يحيى، نذر العولمة، الموسوعة العربية للنشر، بيروت، ط١، لبنان، ١٩٩٩.

-صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، قطر، ٢٠٠١.

-عبد الحسن، صلاح والسامرائي، هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية: المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية-سلسلة المائدة الحرة-٢٥-بيت الحكمة- بغداد-العراق-١٩٩٨.

-عبد القادر محمد عبد القادر ودرويش مرعي وسلطان بن محمد بن علي السلطان، مترجم عن ديسلر جاري: أساسيات الإدارة-المبادئ والتطبيقات الحديثة- دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية، ١٩٩٢.

عمرو، محي الدين، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة، مخطوطة قيد النشر، ١٩٩٧.

ب. البحوث والتقارير

- أبو فارة، يوسف، تسويق الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنيت في ظل تزايد العولمة: الواقع والتحديات، كلية الإدارة، جامعة الخليل، فلسطين، بحث قدم في ندوة: مستقبل الصناعة المصرفية في الأقطار العربية في ظل العولمة-رؤيا مستقبلية، ٢٠٠٠، ونشر بمجلة الإدارة والاقتصاد الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العدد: ٣٦-أيلول، بغداد، العراق، ٢٠٠١.

- اتحاد المصارف العربية، العوربة قبل العولمة، العدد ٢١٦، المجلد ١٨، كانون الاول، لبنان، ١٩٩٥.
- الاطرش، محمد: العرب والعولمة- ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩، آذار، ١٩٩٨.
- الحافظ، مهدي: أهمية المنهج في معالجة العولمة، الرباط، العدد ٨، سبتمبر، المغرب، ١٩٩٧.
- العظم، صادق جلال، ما هي العولمة، ورقة بحث مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.
- الغول، تمام علي، منظمة التجارة العالمية وعولمة الاقتصاد، مجلة الدبلوماسي الأردني، العدد ٢، كانون الثاني-شباط، الأردن، ١٩٩٨.
- ريموند، ساتر، العولمة واثرها على المؤهلات في الإدارة العامة، بحث منشور بالمجلة الدولية للعلوم الإدارية، معهد التنمية الإدارية، العدد ٦، المجلد ٦-الإصدار العربي، ديسمبر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١.
- سلمان، جمال داود، انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية، بحث منشور بمجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥، بغداد العراق، ٢٠٠١.
- طوسن، حليم مترجم عن بيير، بيتجرو، مستقبل السياسة L'Avenir du Politique، بحث منشور بمجلة Politique Etrangere ونشرته مجلة الثقافة العالمية مترجما، الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٠٦، السنة ٢٠، يونيو، الكويت، ٢٠٠١.
- عمارة، محمد، مقالة حول العولمة في جريدة الشعب، عددها ١٢٨٦، آب، ١٩٩٨.
- عمرو، محي الدين: العرب والعولمة-بحوث ومناقشاتها، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
- عوض، مروان، تحديات العولمة التي تواجه المصارف في الدول النامية، بحث منشور بمجلة الدراسات المالية والمصرفية، سبتمبر، العدد ٣، المجلد ٩، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
- مسعود، ظاهر، صدام الحضارات، كمقولة أيديولوجية في عصر العولمة الأمريكية، الاتحاد، ١٩٩٧/٤/١٢.

- مصطفى، احمد سيد، المدير العربي وظاهرة العولمة، فرصة ام تحد ؟، بحث منشور في مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٩.
- يسين، السيد، مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.
- يسين، السيد، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩٧.
- يسين، السيد، في مفهوم العولمة، ورقة بحثية مقدمة إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط٣، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

٢. المصادر الأجنبية

A. Books

- Antony G. MC Grew and Paul G. Lewis, Global Politics. Globalization and the Nation State, Cambridge, England, Policy Press; Oxford, England; Cambridge. MA: Black Well Publishers, 1992.
- Dunning, J.H., Advent of Alliance Capitalism. In J.H. Dunning and K.A. Hamdani. The New Globalization and Developing Countries; United Nations University Press, Paris, 1997.
- Hirst, P.&G. Thompson, Globalization in Question, The International Economy and the Possibilities of the future- San Francisco: Jossey-Bass, 1997.
- Kotler, Philip, cary Armsting, Principles of Marketing 8th ed, Prentice-Hall Inc. 1999.
- Parker, B., Globalization and Business Practice, (London: Sage Pub, Ltd., 1997.
- Thaler-Carter, Ruth E. Whither, Global Leader? HR Magazine, Vol.45, Issue. 5, Database Business Source. Elite. May-2000.

B. Researches and reports

-Cerny, P.G., Globalization and Changing Logic of Collective Action. International Organization. Vol. 49, 1995.
-Harrid, R.G., Globalization, Trade, and Income, Canadian Journal of Economic; Vol. 26, 1993.
-UNCTAD, World Investment Report, The Trade in Foreign Direct Investment. United Nations Publication. Sales No. E-19, 11A 12, 1991.